THE IMAGINARY CONFLICT BETWEEN THE TEXTS OF CREED

التعارضُ المتوهَّم بينَ نصوصِ العَقيدة ومنهاج درءه

DR HAMMAD BIN MUHAMMAD ANAS MADANI
Islamic University of Madinah Munawwarah
Email:fichammad@yahoo.com

Muhammad, Hammad **"The Imaginary Conflict between the Texts of Creed"** Al-Raheeq International Research Journal Vol 2, Issue. 2 (December 23, 2023). Pg. No: 1-37

Journal	Al-Raheeq International research Journal
Journal homepage	https://alraheeqirj.com
Publisher	Al Madni Research Centre
License:	Copyright c 2023 NC-SA 4.0 www.alraheeqirj.com
Published online:	2023-12-23
ISSN No:	
Print version:	2959-7005
Online version:	2959-7013

Open Access

BY NC SA

التعارضُ المتوهَّم بينَ نصوصِ العَقيدة ومنهاج درءه

THE IMAGINARY CONFLICT BETWEEN THE TEXTS OF CREED

This research, entitled "The Imaginary Conflict between the Texts of Creed," summarizes the following:

1. The contradiction between the evidence of the Book and the Sunnah is only in appearance, not in reality, and what occurs in the view of the reader is only It is a formal contradiction in what appears to the seer, it rushes at the slightest contemplation, and this is the proof that the texts of revelation are revealed by Allah the Wise and Praiseworthy.

2. There are reasons for which the person imagines the occurrence of a contradiction between the evidence, including the illusion that what is not proven is proven, or not preventing it by implying the general over the specific, or absolute over the restricted, or not knowing what was abrogated from the arbitrator, just as one of its reasons is Carrying what was mentioned from the texts on two different cases with two contradictory rulings on one case or a specific aspect, as well as carrying the text on a different meaning because it is not

understood and absorbed, to other reasons that indicate that the contradiction was not in reality.

3. There are ways that are taken to reconcile what is imagined to be in conflict between them, which is combining; And it is the first of the established methods, lest any of the evidence be neglected, then copying after knowing the late one, then taking weighting between the evidence, but with its evidence, then stopping, and not standing without knowledge.

Key words: contradiction, Imaginary Conflict, illusion

مُقَـدِّمَةٌ

أحمد ربي، وأستعينه، وأصلي وأسلم على خير البرية محمد، **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم**، وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسوله..

أمّا بعد!.. فإنّ تضمّن الرسالة المحمدية **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم** لَعلم النافع الذي هو الهدى، والعمل الصالح الذي هو الدين الحق، المذكور في قول الله عَزَّوجَلَّ: (هُوَ الَّذي أَرسَلَ رَسولَهُ بِالهُدىٰ وَدينِ الحَقِّ لِيُظهِرَهُ عَلَى الدّينِ كُلِّهِ وَلَو كَرِهَ المشرِكونَ)[1]، يُبين لنا تمام البيان شرفها وفضلها ورفعة شأنها، كما يبين لنا

(1) سورة التوبة: الآية:33

حقيتها وظهورها على سائر الأديان؛ وذلك لتعلقها بالرب المعبود، المتصفِ بصفات الجلال والكمال، ذات معاني حميدة، وأحكام محكمة جليلة.

وعِلمٌ بهذه المثابة من الشرف والفضل والكمال، المعتنى به تنزيلا وتبليغا يستحيل أن يكون فيه أدنى تعارض؛ فإنه ليس فيما كان من عند الله اختلاف يسير، بخلاف ما يكون من سواه فإنه الموصوف بالاختلاف الكثير، حيث قال الرب عَزَّوجَلَّ: أَفَلا يَتَدَبَّرونَ القُرآنَ ۚ وَلَو كانَ مِن عِندِ غَيرِ اللَّهِ لَوَجَدوا فيهِ اختِلافًا كَثيرًا[2].

لكن كان من حكمة الله عَزَّوجَلَّ أنه أنزل القرآن محكَماً ومتشابها، فمنه آيات محكمات هُنّ أمّ الكتاب، وأُخَر متشابهات، والحكمة من كون بعض القرآن متشابهاً هي ابتلاء العباد واختبارهم لِيتبين المرء المؤمن الصادق الذي صدّق اللهَ ورسولَه تصديق المؤمنين، من أهل الريب والزائغين.

وقد كان من عظيم نِعَم الله علينا أن حَفِظ دينَه الإسلامي الحنيف بعلماءَ ربّانيين وَرثةِ النبيين في العلم والإيمان، الذين أخذوه بحظ وافر، وقاموا بأداء حق الله فيه بإحقاق حقه وإبطال ما نُسب إليه من الباطل، وبيان شبهات أعداء الله الذين حملوا على رقابهم وزر عداء الشريعة الإسلامية، حيث رموها

بالتعارض والتناقض، وضربوا بعض أدلتها ببعض، وشككوا فيما تضمنته من المعاني السامية الفريدة، وخاصة ما يتعلق منها بالعقيدة.

---

[2] سورة النساء: الآية: 82

إلا أن أولئك العلماء من فرسان الشريعة الذين اختارهم لخدمة دينه الحنيف كانوا لهم بالمرصاد، بينوا للناس زيف هؤلاء وضلالهم وزيغهم، وأبطلوا شبهاتهم ومكرهم، وقد كان الاهتمام بموضوع يعنى بالجمع بين الأدلة والنصوص، ودفع التعارض بينها – ولاسيما المتعلقة منها بالتوحيد – في غاية الأهمية، إذ بِدرْأ التعارض بينها درأٌ للإلحاد والانحراف فيها، وتزداد أهمية مثل هذا الموضوع في وقت تضاعفت أعداد علماء السوء والأئمة المضلين فيه، وساد الجهل في عامة الناس، واستُغلت تلك النصوص التي قد يُتوهم من ظاهرها التعارض للطعن على الإسلام، وطُرحت في شتى وسائل الإعلام كشبهات لتنطلي على العوام، فلا بد من توقيفهم وتبصيرهم بتلك الشبهات، وإخراجهم إلى النور من الظلمات.

وأسأل الله العليم العلام أن يسدد قلمي ويُوفقني بسداد الإلهام، ويعلّمني ويفهّمني كما علّم إبراهيمَ وفهّم سليمان، عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام.

أسباب اختياري للموضوع:

لقد اخترتُ هذا الموضوع لأسباب عديدة أهمها ما يلي:

1- أهمية الموضوع القصوى التي يحظى بها هذا الموضوع كما أسلفت الإشارة بذلك آنفا.

2- البعد المنتشر المستمِر لدى بعض المسلمين عن النصوص الشرعية وعدم الاعتماد عليها، لزعمهم الباطل وجودَ التعارض بينها وعدم إمكانية التوافق والجمع بينها.

3- توغل المغرضين واستغلالهم وجود هذا الوهم في النصوص لمقاصدهم القبيحة مِن إسقاطٍ لهيبة النصوص في قلوب العامة، وإيقاعِ الشك في نَقَلَتها وتنقيصٍ لمبادئ الدين وأساسياته.

4- ما سبق ذكره من انتشار التيارات الانحرافية وكثرة دعاة الباطل من أصحاب الأهواء والشهوات، أو ممن ينتسب إلى العلم من أهل التلبيسات والشبهات، الذين يدعون إلى التشكيك في الإسلام ورفع الاعتماد عن النصوص الشرعية بحجة وجود التعارض بينها وعدم إمكانية التطبيق بينها؛ فكان لزاما على أهل السنة والجماعة كشف الغطاء عن هذه التلبيسات، ونفي التعارض عن دينٍ سادَ على الديانات، بالصَّد والوقوف أمام هذه الأمواج الغثائية بأسلحة البيان، والرد على تلك الشبهات والتشكيكات بعمل تطبيقي يبرهن على أنه لا اختلاف بين الأدلة الشرعية، وإنما توهمه الواهمون لِقصر فهمهم وجهلهم، أو لمكر يمكرونه لإبعاد المسلمين عن دينهم.

فلهذه الأسباب وغيرها وبعد استشارة من بعض إخواني الفضلاء ومشايخ أجلاء رغبت في الكتابة في هذا الموضوع، سائلا الله العليم الخبير أن يوفقني ويسدد قلمي لما يحبه ويرضاه، ويعيذني من الزيغ والزلل، إنه السلام، ومنه السلام، تبارك ربي ذو الجلال والإكرام.

أهداف الموضوع:

1- درأ ودفع التعارض الموهوم بين الأدلة الشرعية الثابتة.

2- إقامة الحجة على من شك في صحة الإسلام وكونه من الله العليم الحكيم بحجتهم المزعومة أن هناك أدلة في الشريعة الإسلامية يعارض بعضها بعضا.

3- إظهار معجزة الوحي المنزل وإثبات حجيته بإثبات عدم وجود تعارض بين النصوص الشرعية.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

مفهوم التعارض

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وبعد..

فإنه لابد قبل الشروع في صلب البحث من تقديم تمهيد يُمَهِّدُ مبدئيات البحث، ويوضح غوامضه، ويرشد قارءه لفهم ما يعتريه من الأساسيات.

فالتعارض مصدر من أصل (ع ر ض)، ومن معانيه في اللغة: المقابلة على سبيل الممانعة.[3]، وهو المعنى الأنسب للمعنى الاصطلاحي، فإن التعارض بين الخبرين والدليلين عند العلماء عرف بأن المراد منه: أن يكون موجب أحدهما منافياً لموجب الآخر.[4]

---

[3] انظر معاني هذه المادة عند: ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، الطبعة الثانية 1399هـ (269/4).

[4] الخطيب البغدادي: أحمد بن علي ثابت الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دائرة المعارف العثمانية – سنة النشر 1357هـ (ص433).

أي: أن يكون أحد الدليلين ينافي ما يدل عليه الدليل الآخر، كاختلافهما في الإيجاب والمنع، وحِل الشيء وحرمته، فيدل أحدهما على أن الشيء المعين حلال، ويدل الآخر على أنه حرام، فيتعارضانِ في الحكم مثلاً.

وحتى تتبين لنا حقيقة وقوع التعارض، وسببه، وكيفية التوفيق بين الأدلة، وشيء من أمثلتها وضعتُ المطالب التالية:

- **المطلب الأول**: بيان أن التعارض بين الأدلة إنما يكون في الظاهر.
- **المطلب الثاني**: أسباب التعارض في الظاهر بين الأدلة.
- **المطلب الثالث**: في بيان منهج أهل السنة في التوفيق بين الأدلة المتوهم من ظاهرها التعارض.
- **المطلب الرابع**: أمثلة تطبيقية للتوفيق بين الأدلة المتوهم من ظاهرها التعارض.

المطلب الأول

بيان أن التعارض بين الأدلة إنما يكون في الظاهر

لا تعارض في واقع الأمر بين نصوص القرآن الحكيم، ولا مضادة بينها وبين ما ثبت من أحاديث النبي الأمين، عليه الصلاة والتسليم، ولا فيما بين نصوص الأحاديث الثابتة المحكمة، وما يقع في نظر القارئ من خلاف وتعارض فإنما هو تعارض صُوري فيما يظهر للرائي من غير تأمل وتدبر في نظرته الأولى، وإذا ما تأمل وتدبر، وأحاط علماً بنصوص المسألة من جميع نواحيها، فسُرعانَ ما تتبين له الموافقات، ويظهر له التوافق وحقيقةُ المرادات، وأنها ليست بمعارضاتٍ حقيقية، وأن الأدلة لا يكون بينها تعارض حقيقي، إذْ هو مقتضى كونِ نصوصِ الوحي تنزيلاً من حكيمٍ حميد.

قال الله تبارك وتعالى عن كلامه المجيد وفرقانه الحميد: أَفَلا يَتَدَبَّرونَ القُرآنَ ۚ وَلَو كانَ مِن عِندِ غَيرِ اللَّهِ لَوَجَدوا فيهِ اختِلافًا كَثيرًا [5]، أيْ: أنه لما كان من عند الله فلا يجدون فيه اختلافاً ألبتة، فضلاً عن الاختلاف الكثير أو القليل، إلا أنه يحتاج إلى تدبر وتفكر.

وقال رسول الله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم**: {إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ [6].

وكذلك الأحاديث الثابتة الواردة عن النبي **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم** لا تناقض فيها ولا تضاد، لا في ما تواتر منها، ولا في آحادها، لا في ظنيها، ولا في قطعيها، لكونها وحياً من رب العالمين، كما قال تعالى: وَما يَنطِقُ عَنِ الهَوىٰ * إِن هُوَ إِلّا وَحيٌ يوحىٰ [7]، فكل ما نزل من لدن حكيم حميد ممتنع أن يكون فيه تعارض حقيقي في واقع الأمر، وإنما يظهر ذلك لمن يظهر له في بادئ الأمر، ومن وِجهة نظره، لقلة علمه، أو نقصٍ في إدراكه، والله الذي أنزل وحيَه بعلمه محيطٌ بكل شيء، عليمٌ حكيم.

---

[5] سورة النساء: الآية: 82

[6] رواه الإمام أحمد في المسند: (305/11 برقم6702) وصححه محققه شعيب الأرنؤوط فيه.

[7] سورة النجم: الآية: (3-4).

وأما الراسخون في العلم يؤمنون بالمتشابه كما يؤمنون بمحكمه، ويردونه إلى محكمه، ولا يعارضون

بعضه ببعض، بل كما قال الله عنهم:يَقولونَ آمَنّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا [8]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:الأدِلّة الصحيحة لا يكون مدلولها إلا حقًّا، والحقُّ لا يتناقض، بل يصدِّق بعضُه بعضا[9]، وكان من كلام الإمام ابن خزيمة[10] رَحِمَهُ اللهُ: لا أعرِف حديثَين صحيحَين متضادَّين، فمن كان عنده شيء منه فليأتني به لِأُؤلِّف بينهما، وكان مِن أحسن الناس كلاماً في ذلك[11].

وقال الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ في ''نثر الورود''في شرح بيت:

والاعتدال[12] جائز في الواقع ... كما يجوز عند ذهن السامع

---

[8] سورة آل عمران: الآية: (7).

[9] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع فتاوي ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ.: (29/8).

[10] ابن خزيمة: هو الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، وُلد سنة 223هـ، من تصانيفه التوحيد، وفقه حديث بريرة، توفي سنة 311هـ. انظر ترجمته عند: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ: (365/14).

[11] أخرجه الخطيب البغداي بسنده في: الكفاية في علم الرواية: (ص432-433).

[12] المقصود بالاعتدال هو التعارض عند من سوّى بينهما، ويعبرون عنه بالتعادل. انظر: الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول: لأبي المنذر محمود المنياوي: (ص552).

قال: التحقيق أن الكتاب والسنة ليس فيهما تعارض في نفس الأمر، وإنما التعارض بحسب ما يظهر للناظر[13]؛ وهذا هو الصحيح أنه لا تعارض في نصوص الكتاب والسنة ألبتة، بخلاف ما قيل في إثبات ذلك في الظنيات، فلا تعارض بين ظنيات الأدلة كما لا تعارض بين قطعياتها، وإنما يقع ذلك في نظر المجتهد أو الناظر فيها، كما تقدم؛ وذلك لأنه لو قيل بوقوع التعارض بين خبرين أو نصَّين عُلم ثبوتهما يُوجب أن يكون أحدهما صدقاً والآخر كذباً في الأخبار، ويوجب إبطال التكليف في باب الأحكام[14]، وشرع الله صدقٌ وتِبيان، منزّه عن الكذب والبُطلان.

المطلب الثاني

أسباب التعارض في الظاهر بين الأدلة

تقدم بيان أنه لا تعارض بين نصوص الأدلة الشرعية، إذْ كلها من مشكاة واحدة، والشريعة مبرأة من التناقض، ولذلك لا يُعلم دليلان أجمع علماء المِلّة على وجود التعارض بينهما، لأنه قد يظهر لمجتهدٍ ما لا يظهر لمجتهد آخر، فقد يقع لأحدهما وهمُ التعارض بينهما، ويظهر للآخر وجه التوفيق بينهما، وفوق كلِّ

(13) الجكني الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، نثر الورود شرح مراقي السعود، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالَم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1426هـ، (589/2).

(14) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: (ص433).

ذي علمٍ عليم، لكن عدم العصمة لأفراد المجتهدين جعل الإمكان لوقوع الأخطاء في فهم الأدلة وما إلى ذلك من أسباب التعارض التي ستأتي.[15]

وقد ذكر العلماء المحققون عدداً من الأسباب يتوهم الواهم من أجلها وقوع التعارض بين الأدلة، أذكر جملة منها على وجازة[16]، وبالله التوفيق:

- توهُّم ثبوت ما ليس بثابت: كتوهم ثبوت قراءة قرآنية، أو ثبوتِ حديثٍ صحةً أو تحسيناً، فيعارَض الثابت بما ليس بثابت.
- العموم والخصوص: فقد ترد النصوص وفي بعضها عموم وبعضها خصوص، وفي بعضها عموم مراد به الخصوص، أو مخصوص يراد به العموم، فيُظن أن ثَمّة تعارض بين تلك النصوص، ويُدفع هذا التعارض بحمل العام على الخاص، وحملِ العام الذي يُراد به الخصوص على ذلك المخصوص بقرينة مصاحبة أو منفصلة، وحملِ الخاص على معنى العموم كذلك.

---

(15) انظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، الموافقات، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الخُبر، الطبعة الأولى 1417هـ، (341/5).

(16) انظر لمعرفة هذه الأسباب: الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الرسالة، (ص 213-214)، وله كتاب اختلاف الحديث، (ص487) ، وأبو بكر الجصاص، أحمد بن علي، الفصول في الأصول، (158/3)، والبرزنجي، عبد اللطيف عبد الله عزيز، التعارض والترجيح، (206/1)، خياط، أسامة عبد الله خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، (ص61)، وشمس الدين ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، زاد المعاد في هدي خير العباد، (4/ 149).

- المطلق والمقيد، والمجمل والمبين: كأن يأتي نصّ مطلق، ونصٌّ آخر مقيَّد، وإذا لم يُحمل المطلق على المقيد ظُنّ وقوع التعارض، ودرأه إنما يكون بحمله على المقيد، وكذلك الحال مع المجمل فيُحمَل على مبيِّنِه. المحكم والمنسوخ: بحيث يعارِضالمعارض النصَّ المحكمَ بنصٍّ آخر هو منسوخ، لعدم علمه بالنسخ، إلا أن النسخ لا يَرِد إلا على ما يقبله من الأحكام دون الأخبار.
- ورود النصين على حالين مختلفتين بحكمين متضادين: أي أن تَرِد النصوص على حالات أو حالتين مختلفتين، أو جهتين متباينتين، بين حكمهما تضاد، فيحملهما القارئ على حالة واحدة أو جهة معينة، فيقع التعارض عند ذلك، ودفعه هو الحكمة، أعني وضعَ كلِّ حُكم في موضعه الوارد من أجله، لاختلاف علته، فإن اختلاف الحكم كان لاختلاف السبب، من زمان أو مكان أو حال أو شخص، لا لتعارض بين النصين.
- حمل النص على غير معناه لعدم فهمه واستيعابه: حيث يخفى معناه أو المراد منه على الناظر، فيحمله على معنىً أو مرادٍ خطأً يتعارض مع دليل آخر، وإزالته تكون بحمله على المعنى الصحيح المبني على فهم السلف الصالح.
- وقوع الغلط من راوي ثقة في روايته متناً أو سنداً: فيخطئ في اختيار الألفاظ حين روايته الحديثَ بالمعنى، أو يرفع ما ليس بمرفوع، فيُظن التعارض بينه وبين دليل آخر، ونفي هذا التعارض يكون بمعرفة جميع الألفاظ في الروايات الأخرى، ومعرفة الأسانيد.

المطلب الثالث

في بيان منهج أهل السنة والجماعة في التوفيق بين الأدلة المتوهم من ظاهرها التعارض

منهج أهل السنة والجماعة موصوف بالوسطية، لاعتدالهم وتوسطهم من بين مذاهب الفِرق في جميع أبواب الدين، في الاعتقاد والشريعة، وفي الأصول والتأصيل، والاستدلال والدليل، وأخذِهم بالنصوص؛ إذْ هو منهج رباني، ومسلك مبني على اتباع مَن سلف من خِيرة القرون الأولى.

ومِن وَسطيتهم واعتدالِهم توسُّطُهم فيما ذهب إليه كثير من الناس ممن سواهم في باب التعارض والاختلاف، فلا يثبتون لشريعة الله ودينه المنزل تعارضاً حقيقياً تتساقط به النصوص والتكاليف الشرعية، وينهار معه الاعتماد على صدق الأخبار، ولا يلجأون إلى دفع التعارض المتوهم بنفي النصوص الثابتة، متواترة كانت أم آحاداً، قطعياً كان ثبوتها أم ظنياً، بل يعلمون أن كل ما ثبت فهو من عند ربهم، وما يذّكّر به إلا أولو الألباب، فهم وسط في إثباتهم ونفيهم، إثبات النصوص من غير إثبات تعارض، ونفي التعارض من غير نفي حجية النصوص الثابتة، ولله الحمد والمِنّة على توفيقه لمنهج أهل السنّة.

وقد سَلك أهل العلم منهجاً قويماً لدفع التعارض المتوهم والتوفيق بين الأدلة، ورتّب جمهورهم طرقَ دفعِه على الترتيب الآتي:[17]

---

(17) يُنظر: الشافعي، الرسالة، (ص341)، وابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية: (247/20)، والسمعاني، منصور بن أحمد بن عبد الجبار الحنفي، قواطع الأدلة في الأصول،

أولاً– الجمع: هو أول المسالك، وهو المتعين ما وُجد إلى ذلك سبيل، لأن به إعمال جميع النصوص ما دامت قائمةً على ساق الثبوت، وإعمال كل الأدلة الثابتة أولى من إعمال بعضها وإهمال الأخرى.[18]

فلا يجوز ضرب بعضها ببعض، وإهمال بعضها وإلغاؤه وإبطاله، ولا يجوز حملها على المنافاة والاختلافِ والتناقض؛ لأن الكل منبعه واحد لا يَرِد عليه الكذب ولا الخطأ ولا النِّسيان، لوصفِ كمالِ العلم والنُّصح والبيان، قال الإمام الخطابي[19] رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:وسبيل الحديثَين إذا اختلفَا في الظاهر وأمكن التوفيقُ بينهما وترتيبُ أحدِهما على الآخر، أن لا يُحمَلا على المنافاة، ولا يُضرب بعضها

(404/1)، و ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (425/2)، والشاطبي، الموافقات، (294/4)، والحافظ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والايضاح: (844/2)، والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (474/3)، وجلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، تدريب الراوي، (175/2).

(18) انظر: بدر الدين الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، المنثور في القواعد الفقهية، (1/ 183)، والمجددي، عميم الإحسان المجددي، قواعد الفقه، (ص60)، والزرقا، أحمد بن محمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية: (ص321)، وأبو الحارث الغزي، محمد صدقي بن أحمد بن محمد البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، (ص187).

(19) الخطابي: هو حمْد بن محمد بن إبراهيم البُستي، أبو سليمان؛ حافظ لُغوي فقيه؛ من تصانيفه: شرح السنن؛ وكتاب في غريب الحديث؛ له: «الغنية عن الكلام وأهله» و«شرح الأسماء الحسنى» وغير ذلك؛ توفي سنة 388هـ. انظر: الذهبي، سِيَر أعلام النبلاء، (23/17).

ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث[20].

وعليه فالجمع يلجأ إليه قبل كل شيءٍ لِما تقدم ذكره من استحالة الكذب في البلاغ والأخبار، والتناقض في تقرير الشرع والأحكام، وهو مقتضى الأخذ بالأدلة، وفيه سلوك منهج الوسطية والاعتدال، وعدم الإفراط بإثبات التناقض، وعدم التفريط بترك الثابت كفعلة أهل الزيغ، وحينئذٍ يجب أن يحمل ما ظاهره التعارض مع غيره على أنهما في زمانين، أو فريقين، أو على شخصين، أو على صفتين مختلفتين، وما إلى ذلك.[21]

ثانياً– النسخ:

يُلجأ إليه عند استحالة الجمع، فيكون المتقدم منسوخاً بالمتأخِّر، وهذا يحتاج من الناظر معرفة تاريخ كل من الدليلين أيهما أسبق، ويمثل لذلك بنسخ القبلة الأولى بالثانية؛ قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: فإذالم يحتمل الحديثانِ إلا الاختلافَ –كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام– كان أحدُهما ناسخاً والآخرُ منسوخا[22]، أي: إذا لم يمكن الجمع بين الدليلين ولم يبق إلا التعارض والاختلاف يُصار إلى النسخ.

---

(20) الخطابي، أبو سليمان حمْد بن محمد بن إبراهيم، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى 1352هـ، (3/ 68).

(21) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص433).

(22) الشافعي، اختلاف الحديث، (ص487).

ثالثاً– الترجيح:

وإذا تعذر الجمع ثم معرفة النسخ، صِيْرَ إلى الترجيح، فيُنظر في الأدلة أرجحِها دليلاً وأقواها حجة، فيؤخذ بالأقوى والأرجح، ويُترك المرجوح، فإذا كان لِأحد الطرفين شبَهاً بغيرهما من الأدلة من الكتاب أو السنة أو القياس، رُجّح لشبَهِه به.[23]

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ[24] : في مبحث وجوه الترجيح بين المتعارضين:(إنه متفق عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم، وجدهم متفقين على العمل بالراجح وتركِ المرجوح[25]

وعليه فإنه إذا تعذّرت مرحلة النسخ ومعرفة أي الدليلين أسبق، فإنه يُنتقل منها إلى ما بعدها، وهي مرحلة الترجيح بين الأدلة.

رابعاً– التوقّف:

---

[23] انظر: الشافعي، اختلاف الحديث، (ص487)، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص433).

[24] هو: محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليماني، فقيه مجتهد، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف؛ من مصنفاته: «نيل الأوطار»، و«فتح القدير»؛ توفي سنة خمسين ومائتين وألف للهجرة. انظر: الزركلي، خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة عشرة 2002م، (298/6).

[25] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليمني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، (ص460)، وانظر: الشافعي، اختلاف الحديث، (ص487).

إذا لم يمكن الجمع، ولا معرفة الناسخ والمنسوخ، ولا ترجيح أحد الأدلة على الأخرى، وتعذر كل ذلك فإنه لن يبقى بعده إلا التوقف.

ويَعنون بالتوقف: توقّفُ مَن لم يظهر له الطرقُ الثلاثة السابقة (الجمع، والنسخ، والترجيح) عن القول بمقتضى أحد الأدلة المتعارضة في الظاهر، حتى يتبين له وجهه، فإذا ظهر له شيء من ذلك حار إليه، ورجع عن التوقف.

❖ **خلاصة موقف أهل السنة والجماعة:**

يتلخص مما سبق من بيان موقف أهل السنة والجماعة في توفيقهم بين الأدلة المتوهم من ظاهرها التعارض ما يلي:

- اتسام موقف أهل السنة والجماعة بالاعتدال والوسطية، لا يثبتون الأدلة إثبات تعارض حقيقي بينها، فلا إفراط عندهم، وكذا لا يسقطون الأدلة نفياً للتعارض الموهوم، فلا تفريط عندهم.
- عند ظهور التعارض فإن أول الطرق المرعية هو الجمع، وعدم إهمال شيء من الأدلة.
- إذا لم يمكن الجمع فالنسخ بعد معرفة المتأخّر هي الطريقة المعتبرة.
- إذا تعذّر الجمع ومعرفة الناسخ فيؤخذ بالترجيح بين الأدلة، ولكن بدليله.
- أهل السنة إذا ظهر لهم التعارض بين الأدلة فإنهم لا يتخيرون بينها بما اشتهته أنفسهم من غير معيار لذلك عندهم، وإنما يوفقون بينها على فهم من سلف من صالحي الأمة بما به يعمل بالأدلة كلها ولا تهمل، أو يأخذون بالأرجح والأقوى دليلاً والأسلمِ تعليلاً عند عدم إمكان الجمع ومعرفة الناسخ، وإلا فيتوقفون عند حدِّ علمهم، ويَكِلون عِلمَه إلى عالمه.

المطلب الرابع

أمثلة تطبيقية للتوفيق بين الأدلة المتوهم من ظاهرها التعارض

لِما قد قيل: بالمثال يتضح المقال، فإنني أختم هذه الرسالة بذكر مثالين يوضحان ما سبق تقريره من التوافق وعدم التعارض بين شيء من نصوص الأدلة؛ فإليكموهما وبالله التوفيق.

المثال الأول: ما جاء في انفراد الله بالخلق والتصوير:

من كمال ربوبية الله تعالى وصفُه بأنه منفرد بالخلق من حيث الإطلاق، خلق كل شيء فقدره تقديرا، ووهب له صورة فأحسن تصويرا، وهي كلية مطلقة عامة من غير استثناء، وأصل عظيم لا يَشِذّ عنه شيء، فالخلق لا يخلقون خلقاً من المعدومات، بل الله الخالق يخلق ما يشاء على ما أراد، من الهيئة والخِلقة والتصوير، والتصوير من الخلق.[26]

تعريف الخلق:

الخاء واللام والقاف أصلان هما: تقدير الشيء، وملامسة الشيء؛ فأما تقدير الشيء فقولهم: خلَقْت الأديم للسِّقاء، إذا قدّرتَه، وقال بعضهم:

---

(26) انظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد، المنتقى من فرائد الفوائد، دار الوطن للنشر، الرياض، طبعة عام 1424هـ، (ص104)، وله: فقه العبادات، مدار الوطن للنشر، الرياض، طبعة عام 1425هـ (ص17).

ولأنتَ تَفـرِي مـا خَـلقتَ وبعـــــضُ القـومِ يَخلُق ثم لا يَفْري[27]

ومنه الخُلُق، لأن صاحبه قد قُدِّر عليه، ويقال للنصيب: الخَلَاق؛ لأنه قد قُدِّر لصاحبه نصيبه، ومنه خلْق الكذِب، وهو تقديره في النفس، قال الله تعالى: وَتَخْلُقونَ إِفكًا[28]؛ وأما الأصل الثاني: فمنه الصخرة الخَلْقاء، أيْ الملساء.[29]

فالخلق في كلام العرب على وجهين: ابتداع الشيء على مثال لم يُسبق إليه، فكل ما خلقه الله من الأشياء فإنه ابتدأه على غير مثال مسبوق؛ والوجه الآخر هو التقدير.[30]

وصفة الخلق صفة من صفات الله تعالى، يعني إبداع المخلوقات من العدم على ما قدّر، فإن لفظ الخلق في القرآن الكريم يتضمن معنيين: معنى الإنشاء والإبداع، ومعنى التقدير؛ قال تعالى:وَخَلَقَ كُلَّ شَيءٍ فَقَدَّرَهُ تَقديرًا[31].[32]

---

[27] من ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ، (ص56).

[28] سورة العنكبوت: الآية: 17.

[29] انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (213/2).

[30] انظر: ابن منظور، لسان العرب، (1244/2).

[31] سورة الفرقان: الآية: 2

[32] انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد، تحقيق موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الثالثة 1422هـ، (ص240).

ومن أسمائه سبحانه: الخالق؛ وهو الذي يوجد الأشياء من العدم، ولا يجوز إطلاقه على غير الله تعالى معرَّفا بالألف واللام[33]، بل يجب إفراده سبحانه بالخلق، وهو أن تعتقد أنه لا خالق إلا الله.

والخلق عندهم صفة فعلية، تتعلق بقدرته ومشيئته، فالخلق فعل الله، والمخلوق مفعوله، وهو فعل يحصل بمشيئته وقدرته، ويمتنع قيامه بغيره؛ لأن أفعاله قائمة بذاته، وما سوى الله محدث بعد العدم. [34]

النصوص المتعارضة في الظاهر فيما يتعلق بالخلق والتصوير، ووجه التعارض:

إن من الإيمان بأركان الإيمان: الإيمان بالقدَر، وذلك يتضمن الإيمان بأن الله خلق كل شيء، وأن الله وحده خالق جميع الكائنات، بذواتها وحركاتها وصفاتها، فكل شيء فهو مخلوق لله تعالى، لا يشاركه في صفة الخلق أحد؛ ومن الأدلة على ذلك:

1/ قول الله تعالى: اللَّهُ خالِقُ كُلِّ شَيءٍ ۖ وَهُوَ عَلىٰ كُلِّ شَيءٍ وَكيلٌ[35].

2/ قوله سبحانه وتعالى: وَخَلَقَ كُلَّ شَيءٍ فَقَدَّرَهُ تَقديرًا[36] .

---

[33] انظر: ابن منظور، لسان العرب، (1244/2).

[34] انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: (230/3)، وابن القيم، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، شفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل، مكتبة دار التراث، القاهرة، (ص109)، وابن عثيمين، فقه العبادات، (ص17).

[35] سورة الزمر: الآية: (62).

3/ وقال:أَلا لَهُ الخَلقُ وَالأَمرُ[37]، وهي جملة تفيد الحصر لِما فيها من تقديم الخبر.[38]

وكذلك فإن الله سبحانه وتعالى منفرد في صفة التصوير، ومن أسمائه الحسنى المصور[39]، والتصوير أيضا من الخلق ومن تمامه؛ ومما يدل على وحدانية الله تعالى به:

4/ قوله جل في علاه:هُوَ الَّذي يُصَوِّرُكُم فِي الأَرحامِ كَيفَ يَشاءُ ۚ لا إِلٰهَ إِلّا هُوَ العَزيزُ الحَكيمُ[40].

5/ وقوله جل جلاله:وَصَوَّرَكُم فَأَحسَنَ صُوَرَكُم[41].

فالتصوير محض حق الله تعالى، وهو من خلقه سبحانه ولذلك ورد النهي عنه، والوعيد لمن يصور، ووصفه بأنه مضاهاة لخلق الله، كما في الحديث الآتي:

---

(36) سورة الفرقان: الآية: (2).

(37) سورة الأعراف: الآية: (54).

(38) انظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح، القول المفيد على كتاب التوحيد، دار ابن لجوزي، الرياض، طبعة مصححة ومنقحة، (9/1)، وله: شرح العقيدة الواسطية، تحقيق سعد بن فواز الصّميل، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة السادسة 1421هـ، (21/1).

(39) انظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح، عقيدة أهل السنة والجماعة، (ص8).

(40) سورة آل عمران: الآية: (6).

(41) سورة غافر: الآية: (64).

6/ وهو حديث عائشة أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم قال لها عن المصورين: يَا عَائِشَةُ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللهِ[42]، فدل أن التصوير مضاهاة الله في خلقه.

وبمقابل ما سبق من الأدلة هنالك من النصوص ما يتوهم منه خلاف ذلك ومعارضته به؛ وذلك قول الله تعالى: فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحسَنُ الخالِقِينَ[43]، حيث دلت الآية على أن هناك مجموعة من الخالقين، والله سبحانه أحسن الخالقين؛ وكذا قول الله تعالى: وَتَخلُقونَ إِفكًا[44]، فيها نسبة الخلق إلى الخلق؛ وجاء في الحديث النبوي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عن المصورين الذين يعذَّبون يوم القيامة: يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ[45]، حيث أطلق فيه فعل الخلق على المخلوق، ونحوه قول الله تعالى في الحديث القدسي:وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي [46].

---

(42) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، عناية محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة – بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ عن طبعة المطبعة الكبرى الأميرية – ببولاق مصر، 1312هـ، (168/7 برقم5954).

(43) سورة المؤمنون: الآية: (14).

(44) سورة العنكبوت: الآية: (17).

(45) البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصورة: (168/7 برقم5957).

(46) البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب نقض الصور: (167/7 برقم5953).

وهذا ما يوهم التعارض بين طرفي هذه النصوص، فالطرف الأول يدل على اختصاص الله تعالى بالخلق، وأنه صفته التي لا شريك له فيها أحد من خلقه؛ ويوهم الطرف الآخر أن هناك من يخلق سوى الله تعالى.

التوفيق بين النصوص المتعارضة في الظاهر في هذه المسألة:

تقدم فيما سبق ذكر النصوص التي دلت على وحدانية الله في صفة الخلق، فالله وحده خلق الخلق وجميع الكائنات، وصفته هذه تدل على وحدانيته تعالى في ربوبيته؛ وقد تقدم أيضا ذكر بعض ما يدل على ما يتوهم منه خلاف ذلك، وأن هنالك من يخلق غير الله تعالى؛ وهو آيتان، وحديثان: نبوي وآخر قدسي.

فأما قول الله تبارك وتعالى: ثُمَّ أَنشَأناهُ خَلقًا آخَرَ ۚ فَتَبارَكَ اللَّهُ أَحسَنُ الخالِقينَ[47]، فقد أثبت فيها الخلق للمخلوق وسمى المخلوق خالقًا! وأما الحديث النبوي فهو ما سبق ذكره مما يقال للمصورين يوم القيامة أن يُحْيوا ما خَلقوا.

وقد تتبعت أجوبة العلماء في مواضيع مختلفة من مصنفاتهم ومتفرقات كلامهم، فوجدت أنهم أجابوا عنه بثلاثة أوجه؛ هي كما يلي:[48]

---

(47) سورة المؤمنون: الآية: (14).

(48) انظر: العثيمين، مجموع الفتاوى والرسائل، (18/1 ، 151/3)، وانظر له: القول المفيد، (10/1)، وفقه العبادات، (ص17)، والمنتقى من فرائد الفوائد، (ص105)، وانظر: ابن القيم، شفاء العليل، (ص118).

الوجه الأول: التفريق بين حقيقة الخلق المنسوب إلى الباري جل جلاله، وحقيقةِ الخلق المنسوب إلى المخلوق: وتوضيح ذلك أن الخلق المنسوب إلى الله عز وجل قسمان:

1. الإيجاد من العدم. **2**. وتبديل الأعيان.

فالله تعالى وحده هو الذي يخلق الخلق من العدم، ويبدل الأعيان من عين إلى أخرى، وأما الانسان فليس خلقه كذلك، بل إنما هو التحويل والتغيير.

فالله يخلق الخلق من العدم، والانسان لا يمكنه إيجاد معدوم، والله يحيي الميت، والعبد لا يملك إحياء ميت؛ فخلق غير الله إنما يكون بالتغيير، حيث يحول الشيء من صفة إلى أخرى، والمحوِّل والمحوَّل والمحوّلَ إليه كل ذلك مخلوق لله تعالى؛ مَثَله كتحويل الطين إلى صورة طير أو جمل، وكتحويل الرقعة البيضاء إلى صورة ملونة بالتلوين؛ فالذي خلق المداد هو الله، والذي خلق الورقة البيضاء هو الله سُبحانه وتعالى.

وهذا التقرير هو بما يتعلق بخلق الإيجاد الذي يكون من العدم، وهو خاص بالله عز وجل.

وكذلك مما اختص الله سبحانه تبديل الأعيان، فليس للانسان أن يبدل عينا إلى عين أخرى؛ ومثله كفعل النجّار، حيث يحوّل خشبة الشجرة إلى باب بنجَارته، وتحويله ذلك يسمى خلقا، ولكن هذا التحويل ليس الخلق الذي يختص به الخالق، الذي هو الإيجاد من العدم، ولا تبديل العين من عين إلى أخرى.

فهاهنا فرق بين الحقيقتين: حقيقة إضافة صفة الخلق إلى الخالق جل في علاه، وحقيقة إضافتها إلى المخلوق؛ فإذا أضيف الخلق إلى رب العباد فإنه على

معنى تمام الكمال لمن له الكمال المطلق، فيكون معناه حينئذ الخلق الذي هو الإيجاد من العدم، وإبداعه على غير مثال مسبوق، أو تبديل الأعيان من عين إلى أخرى؛ وأما إذا أضيف إلى عبد من العباد فإنه على حقيقة ما يليق بنقصه وقصوره، فيكون معناه عندئذ هو التغيير، وهو أنه يقوم بتغيير الشيء من صورة إلى أخرى فحسب، وليس أنه يوجِده من العدم، ويحدثه بعد أن لم يكن؛ وعليه فليس خلق الانسان كخلق الله الذي خلق الأشياء من العدم، وخلق الانسان خلق ناقص غير متم.

الوجه الثاني: عدم شمولية خلق الانسان:

والمقصود بذلك أن الانسان وإن كان يخلق فإن خلقه ليس لكل شيء، وليس بإمكانه أن يخلق كل ما أراد، بل هو محصور في أشياء محدودة، ومقيد بالإمكان.

الوجه الثالث: أن العبد وخلقه مخلوق لله تعالى:

والمقصود من ذلك أن خلْق المخلوق لا يتعدى كونه من مخلوقات الله تعالى، فالخلق، وما يخلقه ويفعله جميعا إنما هو من خلق الله سبحانه؛ وذلك لوجهين:

الأول: أن أفعال العباد من صفاتهم، والعبد مخلوق لله تعالى، وخالق الشيء خالق له ولصفاته.

الثاني: أن فعل العباد حاصل بأمرين: إرادة جازمة، وقدرة تامة، والإرادة والقدرة كلتاهما مخلوقتان من مخلوقات الله تعالى، وخالق السبب التام خالق للمسبَّب.

فتبين بذلك الدليل الأثري والدليل النظري أن المخلوق وإن استُعمل لبعض أفعاله لفظ الخلق، إلا أن حقيقة أفعاله كلها أنها من خلق الله تعالى، ولا يخرج شيء عن خلقه وملكه، ففعل العبد مع عزيمته الصادقة على الفعل، والقدرة التامة دليل على أن ما يفعله من خلق الله، لأنه تعالى هو الذي خلق تلك العزيمة وتلك القدرة في العبد؛ وخالق السبب التام خالق للمسبب.

فخلاصة ما سبق أنه لا تعارض بين شيء من النصوص السابقة، فإن ما دل منها على اختصاص الله تعالى بصفة الخلق حق على حقيقته من غير مراء، وما دل على وصف المخلوق بالخلق، وكونه يخلق فليس هو ذلك الخلق الذي اختص الله به من الإيجاد من العدم على غير مثال سبق، وإنما هو التقدير وخلق التحويل وتغيير الشيء من صورة إلى صورة أخرى، ومن شكل إلى شكل آخر، فلم يك معارضاً لحقيقة خلق الله.

وكذلك ما يخلقه المخلوق ويفعله، بل وما تنبني عليه أفعاله من القدرة والإرادة كل ذلك من مخلوقات الله تعالى، فليس خلقٌ خارجاً عن خلقِ الله جل شأنه وتقدست أسماؤه؛ وهو مع ذلك خلق محدود بإمكانية محدودة.

فإطلاق الخالق على العبد والمصور لا يجوز إلا إذا استعملا مقَيَّدين، كذا قرر الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ حيث يقول: وأما الخالق والمصور فإن استعملا مطلقين غير مقيدين لم يطلقا إلا على الرب كقوله: الخالِقُ البارِئُ المصَوِّرُ[49]، وإن استعملا مقيدين أطلقا على العبد، يقال لمن قدر شيئا في نفسه: إنه

[49] سورة الحشر: الآية: (24).

خلقه[50]، وبهذا الاعتبار صح إطلاقهما على العبد، كما في قول الله تعالى: فَتَبارَكَ اللَّهُ أَحسَنُ الخالِقينَ[51]، أي: أحسن المصوِّرين والمقدِّرين[52]؛ ووجه ذلك كما قال أهل العلم أن الخالقين جمعٌ مفضَّل عليهم بإضافة اسمِ التفضيل، ومن المعلوم: أنه لا ثَمّ سِوى خالق أو مخلوق، فإذا كان الخالق أحسن الخالقين، كان المفضل عليهم مخلوقين، فمن أطلق عليه اسم الخالق سوى الله مخلوق، إلا أن تسميته بالخالق دليل على صحة إطلاق الخالق على المخلوق؛ لكنه خلق ناقص من ناقص قاصر، والكمال إنما هو لله وحده.

نقل الإمام أبو عبد الله القرطبي رَحِمَهُ الله في تفسيره[53] أن اللظفة لا تنفى عن البشر عند استعماله في معنى الصنع، وإنما تُنفى بمعنى الإيجاد من العدم والاختراع، لأنها معان تخص بالله عز وجل، والله ولي التوفيق والسداد.

المثال الثاني: ما جاء في النهي عن سب الدّهْر:

من الأمثلة التطبيقية على التوفيق بين الأدلة المتوهم من ظاهرها التعارض ما ورد منها ناهية عن سب الدهر وتقبيحه، فإن الله هو الخالق المالك، المدبر للدهر ومصرفه، خلق الخلق فقدره تقديرا، وخلق الموت والحياة ابتلاء واختبارا،

---

(50) ابن القيم، شفاء العليل، (ص268-269).

(51) سورة المؤمنون: الآية: (14).

(52) انظر: ابن القيم، شفاء العليل، (ص269).

(53) انظر: القرطبي، محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار عالَم الكتب – الرياض، الطبعة الثانية 1423هـ، (110/12).

ويقلب الليل والنهار عظة واعتبارا، جعل لخلقه الأسباب، وكان هو سبحانه مسبِّب تلك الأسباب، فلا يكون في ملكه إلا ما يشاء، ولذلك منع عباده من اللوم والتسخط على ما خلق من الدهر، وذمّ وقدحِ ما يَتصرف فيه من الليل والنهار، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون في خلقه علوا كبيرا.

معنى سبّ الدهر: السبّ هو الذم واللوم والشتم والتقبيح واللعن، ونحو ذلك؛ والدهر: هو الوقت والزمن، والأمد الممدود؛ وحُكي فيه: الدَّهَر، بفتح الهاء، وجمعه: دُهور، وأَدْهُر، ولم يُسمَع أدْهار، وهو محل الحوادث من خير وشر؛ وهو الزمان والعصر الذي أقسم الله به في القرآن الكريم في سورة العصر.

وسبّ الدهر: ذكره بالقُبح والذمّ وشتمه، وإضافة النوازل إليه من موت وهرَم، ومن قوارعٍ تَحدث في الأُمم؛ ومنه قول العرب: أبادَهم الدهرُ وأهلكهم، وأصابتهم قوارع الدهر وحوادثه، مضيفين إليه ذلك على أنه الفاعل، ونحو ذلك.[54]

النصوص المتعارضة في الظاهر فيما يتعلق بسبّ الدهر، ووجه التعارض:

ورد في الباب حديثان كلاهما عن أبي هريرة **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** مرفوعا، أحدهما فيه النهي عن سب الدهر، وأنه من إيذاء ابن آدم لربه، والآخر فيه ما يوهم تعارضه به وتضمنَه سبًّا للدهر.

فأما الحديث الذي فيه النهي عن سب الدهر فهو حديث أبي هريرة **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** قال: قال رسول الله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم** قال الله عَزَّوجَلَّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ

(54) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (1439/2).

يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ بِيَدِي الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ[55]، وفي رواية لمسلم: لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ[56]، وفيها التصريح بالنهي.

وورد ما يوهم تعارضه بالحديث السابق، وهو حديث أبي هريرة **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** أيضاً قال: سمعتُ رسول الله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم** وهو يقول: الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذِكْرَ اللَّهِ وَمَا وَالاهُ،أَوَ عَالِماً أَوَ مُتَعَلِّماً[57]، ونحوه قول نبي الله لوط **عَلَيْهِ السَّلَام**: هٰذا يَومٌ عَصيبٌ[58]، أي: شديد، وقولُ الله تعالى: فَأَرسَلنا عَلَيهِم ريحًا

---

(55) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري: كتاب التفسير،(133/1 برقم4826).

(56) مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، الصحيح، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الأولى 1427هـ، (1069/2 برقم2246).

(57) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القَزويني، السنن، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، (ص684 برقم4112)، والترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى 1996م، (ص151 برقم2322)، وقال: هذا حديث حسن غريب؛ وحسنه محمد ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة 1408هـ، (641/1-642 برقم3414).

(58) سورة هود: الآية: (77).

صَرصَرًا فِي أَيّامٍ نَحِساتٍ[59]، حيث وصف الرب تبارك وتعالى فيها الأيامَ بالنحس.

وجه التعارض: وجهه أن الحديث الأول فيه نهي عن سبّ الدهر، لأن الله هو الدهر يقلب الليل والنهار؛ وأما الحديث الثاني وما في معناها من النصوص الأخرى فتوهم التعارض بهذا المعنى، لأن في الحديث أن الدنيا وما فيها ملعون سوى ما استثني فيه من ذلك؛ واللعن من السبّ، فكيف يقع في النص ما قد منع منه في الحديث السابق!، وكذلك الآية الكريمة في وصف لوط عَلَيْهِ السَّلَام يومَه بأنه عصيب وشديد؛ والأخرى في وصف الرب سبحانه أياماً أرسل فيها على أعدائه ريحاً صرصراً بالنحس، فيوهم ذلك كونه من السب المنهي عنه للدهر.

التوفيق بين النصوص المتعارضة في هذه المسألة:

سلك العلماء في هذا المبحث درءا للتعارض بين النهي عن سب الدهر وما يتوهم منه خلافه مسلكين من حيث العموم؛ هما كما يلي:

المسلك الأول: الإشارة إلى تضعيف حديث اللعن: وهو حديث: الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا, والمقصود بذلك أنه إن كان ضعيفا فلا قيام للتعارض بينه وبين النهي عن سبّ الدهر؛ حيث لا يعارَض صحيح بغير ثابت، وإنما تقوم ساق التعارض حيث ثبت المعارِض والمعارَض به، فإذا لم يكن قد ثبت أحد الطرفين لم يبق إشكال.

---

[59] سورة فصلت: الآية: (16).

والحديث حكى الإمام الدارقطني[60] الخلاف فيه[61]، وذكر ابن الجوزي[62] أنه تفرد به مَن لا يتابَع به[63]؛ وبناء على القول بعدم ثبوته لن يبقى تعارض بينه وبين الحديث الآخر؛ إلا أن بعض المحدّثين قد حسّنه، كالإمام أبي عبد الله الترمذي[64] والألباني[65] رَحِمَهُمَا اللهُ[66]، وإذا كان ثابتا فإنه قد يقال بوقوع وهم التعارض، وجينئذ يحار إلى المسلك التالي.

---

(60) الدارقطني هو: الإمام علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن، الدارقطني؛ من تصانيفه: «السنن» و«العلل»؛ توفي سنة 385هـ. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (13/487-494 برقم 6357).

(61) انظر: الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى 1416هـ. (11/44)، وتحقيق أبي الأشبال على جامع بيان العلم وفضله، (ص133).

(62) ابن الجوزي هو: أبو الفرج عبد الرحمن بن يوسف بن الجوزي، جمال الدين؛ له ديوان ونظم حسن؛ وله تصانيف؛ توفي سنة 656هـ. انظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة تحقيق عبد الرحمن بن سليمان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى 1425هـ، (4/26-30 برقم 399).

(63) انظر: ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ضبطه خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ. (2/797).

(64) انظر: الترمذي، الجامع الكبير: (ص151).

(65) الألباني هو: محمد ناصر الدين بن الحاج نوح نجاتي، محدث العصر، ولد في ألبانيا وهاجر منها إلى الشام، من مصنفاته: «صحيح الترغيب والترهيب»، و«اللحية في نظر

المسلك الثاني: الجمع على تقدير الصحة:

وهو الجمع بين حديث اللعن وما يقابله من النهي على اعتبار الصحة، وذلك أن حديث اللعن وارد على أنه من باب الخبر، لا أنه من باب السبّ والشتم، فالمقصود أنه لا خير فيها إلا عالم ومتعلم،

أو ذكر الله وما والاه؛ وأما حديث النهي عن سب الدهر فالمقصود منه لومه والتسخط مما يقع في الدهر، أو إضافته إلى الدهر ذاته على أنه الفاعل.

وأما قوله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**: وَأَنَا الدَّهْرُ أي: مصرّف الدهر ومدبره، لا أن الله هو الدهر، لأن الله تعالى يقول: وَتِلكَ الأَيّامُ نُداوِلُها بَينَ النّاسِ[67]، وسياق الحديث ذاته يدل عليه، لأنه مفسَّر بعده بقوله: أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، والليل والنهار هما الدهر.

وعليه فلا تعارض بين الحديثين، لأن حديث اللعن إما أن يكون ضعيفاً، فلا يقوى على تعارض الحديث الثاني، وإما أن يصح أو يثبت؛ وحينئذ يتوجه للجمع بين الحديثن، لأنه توجد إمكانية الجمع، وذلك بأن يحمل معنى أحدهما

الدين»؛ توفي سنة 1420هـ. انظر: الشيباني، محمد بن إبراهيم، حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، مكتبة السدّاوي، الطبعة الأولى 1407هـ، (ص45 ، 83 ، 569 ، 625).

(66) انظر: الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح الجامع، (1/641-642)، وتحقيق أبي الأشبال الزهيري على جامع بيان العلم وفضله، دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1414هـ، (ص137).

(67) سورة آل عمران: الآية: (140).

على غير ما يعارض الآخر؛ وتفصيل ذلك أن سب الدهر ينقسم إلى أقسام، وهي كما يلي.

أقسام سب الدهر:

قسم أهل العلم سب الدهر إلى أقسام، من خلالها يتبين حكم كل قسم، وهي أقسام ثلاثة:[68]

الأول: أن لا يكون القصد اللوم والتسخط، وإنما الخبر المحض:

ومثاله أن يقول: تعبنا من شدة حر هذا اليوم أو برده، ونحو ذلك؛ فهذا حكمه الجواز؛ وعليه تُحمل آية سورة هود، وأما قول الله تعالى في آية سورة فصلت: فَأَرسَلنا عَلَيهِم ريحًا صَرصَرًا في أَيّامٍ نَحِساتٍ[69] فلا يرد عليه اعتراض تعارض أصلاً، وذلك لأنه ذمٌّ صادر من الله **عَزَّ وجَلَّ**، والرب يفعل ما يشاء، لا يُسأل عما يفعل، والعبيد يُسألون، إذ هم المكلَّفون؛ فلا يعارَض فعله فِعال العبيد، ولا كذلك هو في الأقوال، لأنه حميد الفِعال والمقال، على كل حال، سبحان ذي الجبروت والجلال.

الثاني: أن يقع سب الدهر على أنه هو الفاعل:

ومثاله أن يعتقد بسبه أن الدهر هو الذي يقلب الأمور من الخير إلى الشر، والعكس؛ فهذا

---

[68] انظر: العثيمين، محمد بن صالح، مجموع الفتاوى والرسائل، (823/10)، وله، القول المفيد، (240/2).

[69] سورة فصلت: الآية: (16).

حكمه أنه شرك أكبر؛ لأن فيه اعتقاد نسبة الخلق إلى غير الله؛ ونسبة الحوادث إلى سواه سبحانه، ومن اعتقد أن مع الله خالقا آخر فهو كافر؛ ومنه قول الكفار فيما حكى الله عنهم: وَقالوا ما هِيَ إِلّا حَياتُنَا الدُّنيا نَموتُ وَنَحيا وَما يُهلِكُنا إِلَّا الدَّهر[70]، فزعموا أنه لا حياة ولا وجود إلا هذا، وليس هلاكنا بأمر الله وقدره.

الثالث: أن يسب الدهر لأنه محل لهذا الأمر المكروه عنده:

أي لا يعتقد أن الدهر هو الفاعل، بل الله تعالى هو الفاعل عنده، لكن يسب الدهر لأنه وقع فيه ما يكرهه؛ وهذا حكمه أنه محرم، إلا أنه لا يصل إلى درجة الشرك، وهو مع ذلك من السفاهة في العقل والضلالة في الدين؛ لأن حقيقة هذا السب تعود إلى خالق الدهر سبحانه؛ فهو الذي يصرف الدهر، وبيده الأمر، يكون فيه من أمره ما أراد، فالدهر مفعول فيه، وليس فاعلا؛ ولذا فحكم هذا القسم أنه محرم، ولا يصل إلى درجة الكفر؛ لأنه ليس فيه سب الله تعالى مباشرة.

وعليه فما دل من الأدلة على النهي من سب الدهر حملت دلالته على أحد قِسمَيه المحرم، وما يفهم منه الجواز فذاك المقصود به الخبر المحض، الذي ليس فيه لوم ولا تسخط؛ وتبين بذلك أنه لا تعارض بين النصوص في هذا الصدد.

---

[70] سورة الجاثية: الآية: (24).

هذا؛ وهنالك آراء لبعض العلماء في جمعهم بين تلك النصوص وتوجيهها، مع اتفاق الجميع على عدم وجود تعارض حقيقي بينها؛ وخلاصة مجموعها كما يلي:[71]

1/ أن حديث اللعن غير ثابت؛ وعليه لا يعارض الصحيح.

2/ أن الحديث محمول على محض الخبر؛ وفرق بين الخبر والإنشاء؛ وهذا والذي قبله هما الوجهان اللذان تقدم ذكرهما؛ وإلى هذين القسمين يشير الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ حيث يقول: (فساب الدهر دائرٌ بين أمرين لا بدَّ له من أحدهما: إما مسبّة لله، أو الشرك به، فإنه إن اعتقد أن الدهر فاعل مع الله فهو مشرك،

---

[71]"2" انظر: المباركفوري، أبو العلى عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، (613/6)، وابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين، جامع العلوم والحكم، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة 1419هـ، (186/2)، و ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تلبيس إبليس، دراسة وتحقيق أحمد بن عثمان المزيد، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى 1423هـ، (858/2)، والشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، الفتح الرباني، تحقيق أبي مصعب محمد صبْحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد – صنعاء، اليمن، (1813/4)، وابن تيمية، مجموع الفتاوى: (615/10)، وابن القيم، زاد المعاد، (422/2)، وابن عثيمين، محمد بن صالح، شرح رياض الصالحين، مدار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى 1426هـ، (464/6).

وإن اعتقد أن الله وحده هو الذي فعل ذلك، وهو يَسبّ مَن فعله فقد سبّ الله)[72].

3/ أن اللعن في الحديث واقع على ما غر من الدنيا، وما يُميل من العبودية إلى الهوى، لا على نعيمها وقد تناولها الرسل والأنبياء، وأن معنى ملعونة: أي متروكة مبعَدة، متروك ما فيها، فهو لعن مخصوص.

4/ أن المعنى أنها متروكة الأصفياء والأنبياء، فإن الله جعل لهم الآخرة، وليس هو لعناً بمعنى السب، بل هو لعن من مخصوص.

5/ أن المعنى لعن من التفت إليها التفاتاً يؤثرها به على آخرته، وهو الكافر، فهو واقع على أفعال من بني آدم، وليس راجعا إلى الدهر والزمان، ولا إلى الدنيا من حيث المكان، ولا إلى ما فيها من نعم الله تعالى.

6/ أن اللعن باعتبار المصير، أي أن من آثرها فسيلعنها حين تتجلى له حقيقة الدنيا يوم القيامة، كقول الله تعالى: ثُمَّ يَومَ القِيامَةِ يَكفُرُ بَعضُكُم بِبَعضٍ وَيَلعَنُ بَعضُكُم بَعضًا وَمَأواكُمُ النّارُ[73].

وأقرب الأقوال في نظري والله أعلم هما القولان الأولان، لسلامتهما من الإيراد؛ وعلى ما سبق فالحديث إما أنه لم يثبت، ولا معارضة حينئذ، وإما أنه محمول على معنى الخبر دون الإنشاء، ففرق بين إنشاء اللوم والسب وبين الخبر عن الواقع، وإما أن يحمل على خصوصية ما وقع عليه اللعن، أو خصوصية

---

[72] زاد المعاد: لابن القيم: (423/2).

[73] سورة العنكبوت: الآية: (25).

اللاعن على معنى الترك، وإما أن يحمل على اعتبار ما يؤول إليه الأمر بعد افتضاحها؛ وعلى كل من هذه التوجهات التوفيقية فقد ثبت أن لا تعارض بين تلك النصوص، وبذلك يتبين الصواب، وينكشف عن وجه التعارض كلُّ جلباب، والله هو ولي التوفيق ومُلهِم الصواب، وصلى الله وسلم على خير البرية، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International (CC BY-NC-SA 4.0)